مجتمع

طبيب فلسطيني أسير يضرب عن الطعام

يخوض الطبيب الفلسطيني الأسير أمجد الحموري، من مدينة الخليل، إضراباً عن الطعام في سجن النقب الصحراوي منذ 21 مايو/أيار الماضي، احتجاجاً على إصابته بمرض جلدي، وتعرضه للإهمال الطبي المتعمد. وقالت أسماء الشرباتي، زوجة الطبيب الأسير، إن زوجها طالب مرّات عدة بزيارة عيادة السجن للعلاج، لكن إدارة السجن كررت الرفض، فقرر الإضراب عن الطعام احتجاجاً على رفض تقديم العلاج اللازم له رغم وصول حالته إلى مرحلة صحية صعبة، مشيرة إلى انتشار الأمراض الجلدية بين كثير من الأسرى. (العربي الجديد)

انهيار مبنى سكني في إسطنبول

انهار مبنى سكني مكون من ثلاثة طوابق في الجانب الأوروبي من مدينة إسطنبول، الأحد، وأظهرت لقطات تلفزيونية رجال الإطفاء وهم ينقلون الأنقاض من المبنى الذي سُوي بالأرض، بينما يحاولون إنقاذ الأشخاص المحاصرين. وقالت وسائل إعلام محلية إنه جرى انتشال شخصين مصابين من تحت أنقاض المبنى المنهار في منطقة «كوتشوك شكمجة». وقال مكتب حاكم إسطنبول إن المبنى انهار صباحاً، ولم يتضح السبب على الفور. وسلط زلزال بقوة 7,8 درجات ضرب جنوبي تركيا العام الماضي، الضوء على سوء تطبيق لوائح البناء. (أسوشييتد برس)

انتشال 120 شهيداً في جباليا

تتواصل عمليات انتشال جثامين الشهداء من الشوارع والأزقة ومن تحت ركام المباني المدمرة في مخيم جباليا منذ انسحاب الجيش الإسرائيلي. وانتشلت طواقم الإسعاف والدفاع المدني جثامين أكثر من 120 شهيداً من المخيم خلال الأيام الأخيرة، بحسب مصادر طبية في مستشفى كمال عدوان. والجمعة، أعلن جيش الاحتلال في بيان، إنهاء عمليته العسكرية في جباليا، والتي استمرت 20 يوماً، وخلفت دماراً هائلاً والكثير من الشهداء والمصابين. وفي مدينة غزة، أفاد جهاز الدفاع المدني الفلسطيني في بيان، بأن طواقمه انتشلت 3 شهداء، من بينهم امرأة وطفل رضيع، وعدد من الجرحى، بعد استهداف طائرات حربية إسرائيلية منزلاً لعائلة النبيه قرب ساحة الشوا في حي الدرج شرقي المدينة، في حين يتكرر استهداف حيي الزيتون والصبرة بشكل متقطع، وكذلك بلدة المغراقة ومدينة الزهراء.

وفي خانيونس، أطلقت الزوارق الحربية الإسرائيلية قذائف ونيران أسلحتها الرشاشة على منطقة المواصي التي باتت تضم أعداداً كبيرة من النازحين من مدينة رفح، بينما شنت الطائرات الحربية غارات على بلدة القرارة. ويتواصل العدوان الإسرائيلي على مدينة رفح لليوم الـ25 على التوالي، وشهدت المدينة سلسلة غارات جوية ومدفعية عنيفة، فيما لا تتمكن طواقم الإسعاف والطوارئ وفرق الدفاع المدني من الوصول إلى العديد من المناطق لإجلاء المصابين والشهداء.

(الأناضول)

مجموعة من عناصر الدفاع المدني في مخيم جباليا (عمر القطا/ فرانس برس)

ليبيون يتخوفون من الفواكه والخضروات

طرابلس ـ **أسامة علي**

تدخل خضروات وفواكه موسمية شتوية وصيفية إلى أسواق ليبيا قبل أن يحل موسمها الطبيعي، ما يثير شك مواطنين كثيرين في جودتها، وإمكانية استخدامها في وجباتهم اليومية، خصوصاً الخضروات الأكثر استهلاكاً على الموائد. يقول رجب السليني، وهو صاحب محل فواكه وخضروات لـ«العربي الجديد»، إن «من بين الفواكه غير الموسمية الفراولة والبطيخ التي بدأ عرضها في الأسواق منذ منتصف إبريل/ نيسان الماضي، لكن الإقبال لا يزال ضعيفاً عليها لأن موسمها يبدأ في منتصف يونيو/ حزيران الحالي». ويضيف أن «ظاهرة الغش في تسريع إنضاج الفواكه والخضار وزيادة حجمها قديمة، لكنها زادت كثيراً خلال السنوات القريبة الماضية بسبب ضعف الرقابة والمتابعة خاصة في ما يتعلق بالفواكه المستوردة من الخارج».

ويلفت الى أن «استيراد الخضار والفواكه من الخارج بات المصدر الأساس لتوفير السلع بعدما تراجع الإقبال على المهن الزراعية، وبات يصعب الحصول على بذور، وتقلّص منسوب المياه. ويستورد التجار فواكه وخضاراً رخيصة الثمن من دول لا تشدد مراقبة منتجاتها، وتصل الكميات المستوردة الى الأسواق الكبرى التي تمثل الجملة، المصدر الأساس لمجال التجزئة». ويشير السليني إلى توفر منتجات محلية، مثل التمور والزيتون والزيت والبطيخ وغيرها، لكنها لا تتضمن فواكه من أصناف التفاح والإجاص والموز وغيرها التي تصل من الخارج. و«في الحالتين تظل نسبة الشكوك عالية في المنتجات المحلية والمستوردة، خصوصاً على صعيد نموها، لأن كل مؤشرات الحجم وغياب الطعم وسرعة النضج تدل على نمو غير طبيعي». وتقتصر حملات مركز الرقابة على الأغذية والأدوية على محلات الفواكه والخضار، وهو يكرر إعلان إتلاف كميات من المعروضات غير الصالحة للاستخدام. ويطالب السليني بضرورة أن يخصص المركز فرقاً لكشف مخازن الجملة في أسواق الخضار والفواكه، وأيضاً بتشديد مراقبة المنافذ البحرية والبرية التي تدخل منها الكميات المستوردة من الخارج. وفي نهاية إبريل/ نيسان الماضي، تداولت مواقع التواصل الاجتماعي فيديو أظهر مواطناً قاس نسب نترات الصوديوم في فاكهة البطيخ، وأعلن ارتفاعها بنسب عالية ما يهدد حياة المواطن. لكن مركز الرقابة على الأغذية والأدوية نفى صحة مضمون الفيديو، وأكد أنه حدد نوع الجهاز المستخدم في القياس، والذي قال إنه «لا يصنّف من الأجهزة الدقيقة التي نستخدمها لقياس ارتفاع نسب المواد الكيمائية، لذا نطالب المواطنين بعدم الانجرار وراء الشائعات، ونحن الجهة المخولة الوحيدة لتأكيد سلامة الغذاء والدواء». وأوضح المركز أن إجراءاته تشمل إجراء كل التحاليل الكيميائية والجرثومية وفق المواصفة القياسية الليبية الخاصة بالبطيخ رقم 2015/762، وأنه لا يتم تحديد الحدود القصوى للنترات في البطيخ وفق اللائحة الأوروبية الخاصة بالملوّثات.

ومن طرابلس، يسأل عبد الله النجار، في حديثه لـ«العربي الجديد»: «هل عاين المركز كل منتجات البطيخ المطروحة في السوق؟ هذا الإعلان يشير إلى أن المركز وافق على كل المنتجات المعروضة في السوق، في حين يؤكد خبراء أن المنتجات نضجت بسرعة، وأن حجمها الكبير يؤكد حقنها بمواد كيمائية ومعالجة». وتؤكد رحمة أبو بكر، من طرابلس، أنها أصيبت بمغص شديد مع كل أفراد أسرتها بعدما تناولوا فاكهة مشمش فور دخولها إلى السوق. وتعلّق بالقول: «أبلغنا الطبيب الذي عايننا وأشرف على علاجنا أن هذه الفاكهة هي سبب آلام المعدة التي عانتها أسرتي، وقد اشتريتها أول طرحها في السوق، ثم علمت أن موسمها يحل في الشهر التالي».

تتابع: «قد يقلل شخص من شراء فواكه، أو يشتريها في أوج موسمها، لكن الخضار تستهلك يومياً، ولا يمكن الاستغناء عنها. نقرأ كل يوم على وسائل التواصل الاجتماعي أخباراً مقلقة مثل إعلان السلطات ضبط كميات كبيرة من البصل في منتصف عام 2019، والذي ثبت احتواؤه على مواد ضارّة قد تكون مسرطنة».

ويتحدث السليني عن مخاوف تجار التجزئة والمواطنين من وجود عشرات المزارع التي تنتج الفراولة والبطيخ في مناطق جنوبي طرابلس، والتي كانت مسرح حرب خلال عامي 2019 و2020. ويسأل عن إمكانية أن تتأثر تربة تلك المزارع بمخلفات الحرب والألغام التي أزالت السلطات فعلياً أطناناً منها، لكن غيرها لا يزال هناك.

مواد كيميائية وعضوية

تعجّ الأسواق الليبية بأصناف من الفواكه والخضراوات المحلية والمستوردة التي يشكك مواطنون في طرق زراعتها وإنضاجها، عبر حقنها بمواد كيميائية وعضوية، لزيادة حجمها، أو تسريع نضجها، في حين يقلل مركز الرقابة على الأغذية والأدوية الحكومي من جدية هذه الشكوك، ويؤكد أن فرقه تراقب كل المعروض في الأسواق.

تحقيق

يتواصل الاستهداف الإسرائيلي الممنهج لوكالة «أونروا»، والتي يسعى الاحتلال منذ بداية العدوان على قطاع غزة إلى إنهاء وجودها عبر اتهامات لموظفيها ومزاعم تطاول أنشطتها

حرب إلغاء «أونروا»

استهداف الاحتلال وجود الوكالة بالأرقام

غزة ـ **امجد ياغي**

أكدت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين الأممية «أونروا»، أن انسحاب جيش الاحتلال الإسرائيلي من مخيم جباليا كشف عن تدمير جميع مراكز الإيواء التابعة لها في المخيم، وقالت الوكالة في بيان، السبت، إن مراكزها في مختلف مناطق قطاع غزة تعرضت إلى نحو 394 هجوماً إسرائيلياً منذ بداية العدوان، فيما بعد حجم الاستهداف الأكبر الذي تتعرض له منظمة أممية خلال حرب أو نزاع مسلح في العالم، ما خلف الكثير من الضحايا بين العاملين في الوكالة والنازحين إلى مراكز الإيواء التابعة لها، والذين كانوا يعتقدون أن علم الأمم المتحدة قد يحميهم من الصواريخ والقذائف الإسرائيلية.

ووثقت «أونروا» كل ما أصاب المباني والمدارس والعيادات الصحية والمقار الإدارية والمخازن التابعة لها، مؤكدة أن غالبية الاستهدافات عرضت حياة الأشخاص الموجودين داخل تلك المقار للخطر، وخلفت تدميراً كلياً أو جزئياً، وبعض تلك المباني شهد حوادث استهداف متكررة، وكانت غالبية المباني المستهدفة في مدينة غزة ومحافظة شمال القطاع ومدينة خانيونس، ويقول مصدر في أونروا لـ«العربي الجديد» إن «مساحات عمل الوكالة قيدت كثيراً، وأصبحت 80 في المائة من مقارها في القطاع مناطق خطرة يصعب الوصول إليها، وتسعى إدارة الوكالة إلى الحفاظ على أرواح موظفيها بعد استشهاد 189 منهم، فضلاً عن عشرات المفقودين والمصابين». ووثقت تقارير وكالة «أونروا» المقدمة للأمم المتحدة ما لا يقل عن 57 حادثة استخدام لمقارها ومبانيها في التحقيق مع النازحين، معتبرة ذلك مخالفة واضحة للقانون الدولي الإنساني، كما وثقت استشهاد ما لا يقل عن 450 نازحاً داخل مراكز الإيواء التابعة لها، وإصابة 1476 آخرين على الأقل، وهذه الأرقام تشمل فقط المصابين والشهداء الذين جرى الإبلاغ عنهم، بينما الأرقام الحقيقية أكبر من ذلك. وانسحبت وكالة «أونروا» من مدينة رفح بعد الاستهداف المباشر لمراكزها، وتنية القتل العمد للمدنيين والموظفين الدوليين العاملين في المدينة، وأكد المفوض العام لـ«أونروا»، فيليب لازاريني، أن ملاجئ الوكالة في رفح باتت فارغة، وأن «أكثر من مليون شخص نزحوا بحثاً عن مكان آمن لم يجوده قط»، واعتبر لازاريني، في تصريحات لصحيفة نيويورك تايمز الأميركية، الخميس، أن «حجم ونطاق الهجمات الأخيرة ضد (أونروا) يستحقان تشكيل لجنة تحقيق مستقلة بشكل عاجل»، محذراً من أن «المزاعم الإسرائيلية حول مشاركة موظفي الوكالة في عملية (طوفان الأقصى) جعلت طواقم الأمم المتحدة الإنسانية أهدافاً مشروعة. المسؤولون الإسرائيليون لا يهددون عمل موظفينا ومهمتنا فحسب، بل ينزعون أيضا الشرعية عن أونروا». وتعرض الكثير من مدارس مدينة خانيونس لاستهداف متكرر، وتعرضت غالبيتها لأضرار متباينة خلال العملية العسكرية على خانيونس قبل شهرين. في حين تعتبر مراكز الإيواء بالمناطق الشمالية الأكثر تضرراً منذ بداية العدوان الإسرائيلي، إذ بدأ الاستهداف من مدارس بلدة بيت حانون في أقصى شمالي القطاع، ثم انتقل إلى مدارس بلدة بيت لاهيا، ومخيم جباليا، ثم مدارس المنطقة الشمالية بالكامل، قبل بدء عملية عسكرية موسعة في ديسمبر/كانون الأول الماضي على محافظة الشمال ومدينة غزة.

استشهدت المسنة مريم العوض وابنتها براءة وحفيدتها ريماس (ثلاث سنوات) في قصف للاحتلال الإسرائيلي على مدرسة في منطقة الفالوجا، وتم إخراج جثامينهما، صباح الأحد، بعد جهود مضنية لعناصر جهاز الدفاع المدني للوصول إلى الشهداء في ظل قلة الإمكانيات المتاحة.

يقول ابنها محمد العوض (36 سنة) لـ«العربي الجديد» إن عدداً كبيراً من النازحين كانوا يرفعون الأعلام البيضاء حين تم قصفهم، ومن بينهم والدتي الستينية، فقد كانوا يتوقعون اقتحام المدرسة لأن جيش الاحتلال لا يحترم علم الأمم المتحدة. يضيف: «كنا نقسم أنفسنا بين رجال في الخارج، ونساء داخل المدارس، وكنا لا نزال نعتقد أنهم لن يستهدفوا المدارس لأنها تحمل علم الأمم المتحدة، لكني فوجئت باستشهاد والدتي وشقيقتي وطفلتها، كان التواجد في مدارس (أونروا) أصبح جريمة». كان المدرس محمد حميد يعمل في أحد مدارس «أونروا» بحي الرمال في مدينة غزة، وبعد نزوحه، استمر في عمله متنقلاً بين عدة محافظات، حتى وصل إلى العمل في أحد مراكز الإيواء بمدينة رفح، وقد نزح مؤخراً إلى منطقة المواصي، وهو يتابع توجيهات العمل في النقاط التي أنشأتها «أونروا» داخل الخيام لطواقم عملها، والتي تتولى تنظيم الأوضاع الإنسانية، وتوزيع المساعدات، والإشراف على الحالات المرضية. أصيب حميد أثناء عمله في إحدى مدارس مخيم المغازي التي تعرضت لقصف مباشر، ويشير إلى أنه خسر عدداً من زملائه في القصف، وكذلك اثنين من أبناء عمومته، كان أحدهما معلماً والآخر يعمل في مركز لتوزيع المساعدات الغذائية، بينما تعرض هو لإصابة بالغة في الساق، ويحتاج إلى إجراء عملية جراحية، لكنه حالياً على رأس عمله، وينتظر أن يتاح له إجراء العملية.

يقول حميد لـ«العربي الجديد»: «جميع موظفي أونروا في عملهم منذ الشهر الأول من العدوان، وهم يتنقلون بين مراكز الإيواء في المحافظات، وعندما يتم تقييم المخاطر، تطلب منا الإدارة الابتعاد عن مناطق الخطر لضمان حماية أرواحنا، وغالبية الطواقم مدربة على التعامل مع الأزمات، لكن شراسة هذه الحرب خلفت الكثير من الشهداء رغم ذلك». يضيف: «استشهد ابن عمي داخل أحد مقار أونروا في مدينة غزة، وكان يرتدي سترته التي تحمل علم الوكالة. هناك حرب على العاملين في القطاع الإنساني، ورغم أننا مسالمون، ونسير في طرق واضحة أثناء عملنا، وطائرات الاستطلاع الإسرائيلية تراقبنا دائماً، إلا أن عدد من طواقمنا استشهدوا، وآخرين فقدوا ولا نعرف مصيرهم». بدوره، يقول مصدر من وكالة «أونروا» في قطاع غزة، لـ«العربي الجديد»، إن «الحرب على الوكالة مستمرة، وتهدف إلى إنهاء دورها الإنساني، ومحاولة تشويه سمعتها مقدمة للإجهاز عليها، وإخراجها من الساحة الفلسطينية، وبدأ ذلك بترويج اتهامات للموظفين، نتج منها وقف عدد من الدول تمويلها، لكن عدم اقتناع المجتمع الدولي بالادعاءات الإسرائيلية أعاد الكثير من الدول التي جمدت الدعم إلى تقديمه من جديد، كما أن بعض الدول زادت دعمها». ويعرب المصدر عن تخوفات من مصادقة الهيئة العامة للبرلمان الإسرائيلي «الكنيست» الأسبوع الماضي، على مشروع قانون يقضي بإعلان الوكالة الأممية «منظمة إرهابية»، رغم الإدانات العربية والدولية لهذا المشروع. ويوضح: «كانت أونروا ولا تزال حريصة على فصل الجانب السياسي عن القطاع التعليمي والإغاثي، ورغم ذلك يتم ملاحقتها، خصوصاً في قطاع غزة، حيث يعتمد أكثر من 60 في المائة من السكان على المساعدات الغذائية والتعليمية والصحية». ودانت دولة قطر، الأحد، محاولة سلطات الاحتلال الإسرائيلي تصنيف وكالة «أونروا» منظمة إرهابية، وتجريدها من حصانتها الدبلوماسية وتجريم أنشطتها، واعتبر بيان لوزارة الخارجية القطرية، ذلك امتداداً لحملة الاستهداف الممنهجة الهادفة إلى تفكيك الوكالة في وقت تتزايد فيه الحاجة إلى خدماتها الإنسانية من جراء التداعيات الكارثية للحرب المستمرة على قطاع غزة، وجددت الدعوة إلى وقوف المجتمع الدولي بحزم في مواجهة المخططات الإسرائيلية الرامية لتصفية الوكالة، وحرمان ملايين الفلسطينيين من خدماتها الضرورية. كما دانت السعودية، السبت، محاولات الكنيست الإسرائيلي تصنيف وكالة «أونروا» باعتبارها «منظمة إرهابية» واستهداف أنشطتها. واعربت وزارة الخارجية السعودية في بيان، عن إدانتها لمحاولات تقويض جهود أونروا، ورفع الحصانة عن منسوبيها ممن يقومون بواجبهم في تخفيف حدّة الكارثة الإنسانية للشعب الفلسطيني، كما أكدت رابطة العالم الإسلامي، السبت، رفضها واستنكارها محاولات سلطات الاحتلال الإسرائيلي ربط وكالة «أونروا» بـ«الإرهاب»، وأكدت في بيان، أن على إسرائيل الكف عن انتهاكاتها للقوانين والأعراف الدولية، والالتزام بالقانون الدولي في ما يتعلق بعمل المنظمات الدولية والإنسانية.

آثار القصف الإسرائيلي على مقر لوكالة «أونروا» في جباليا (عمر القطا/ فرانس برس)

394
عدد الهجمات الإسرائيلية على مراكز وكالة «أونروا» في أنحاء قطاع غزة منذ بداية العدوان.

أجهزة الرنين المغناطيسي المعطلة تزيد معاناة مرضى سورية

تعد مشكلة تعطل أجهزة الرنين المغناطيسي في المشافي السورية العامة شائعة في عموم المحافظات، ما يضطر المرضى إلى التوجه إلى المشافي الخاصة

هاتاي ـ **عبد الله البشير**

يجبر الكثير من المرضى في مناطق سيطرة النظام السوري الذين يحتاجون إلى الخضوع لتصوير بجهاز الرنين المغناطيسي على الانتظار لفترات طويلة، قد تزيد عن أربعة أشهر، كون كثير من هذه الأجهزة معطلة في أغلب المشافي العامة، والذريعة وتتحجج وزارة الصحة بالعقوبات لعدم إجراء الصيانة، أو إيجاد أجهزة جديدة.

من محافظة اللاذقية، يوضح حسام العبد الله (52 سنة) لـ«العربي الجديد»، أنه كان يعاني من خدر في يده اليمنى، وألم في الرقبة، وتزيد هذه الآلام مع الجلوس لفترات طويلة، وبعد المعاينة طلب منه الطبيب صورة رنين مغناطيسي، لكن واجهته مشكلة فترة الانتظار الطويل للحصول على الصورة، والتي تتجاوز ثلاثة أشهر على أقل تقدير. ويقول العبد الله: «لم يكن لدي خيار سوى التوجه إلى مشفى خاص لإجراء الصورة، وتبين أن لدي ديسك في الرقبة، وبحاجة إلى علاج فيزيائي وأدوية لتخفيف الالتهاب. المشافي العامة لم تعد مجدية مطلقاً، فلا يوجد أطباء، والأجهزة معطلة دائماً».

بدوره، يلفت وليد سليمان إلى أنه أجرى خلال العام الحالي صورة رنين مغناطيسي في مشفى خاص في دمشق، مبيناً لـ«العربي الجديد» أن «إجراء الصورة في دمشق سببه تعطل جهاز الرنين في مشفى السويداء. لا نعلم متى يعمل الجهاز ومتى يكون معطلاً، وهذا الحال متواصل منذ أكثر من أربع سنوات. عانيت من ألم شديد وتشنج في ساقي اليمنى، وبعد إجراء الصورة تبين أن لدي انزلاقاً غضروفياً في الفقرة الخامسة. مجرد دخول الجهاز أشعرني بالخوف الشديد، فالصوت مخيف للغاية، ولم يخبرني فني التصوير بذلك. أخبرني فقط أن أبقى ثابتاً. كثير من الناس لا تساعدهم الحالة المادية على الذهاب إلى مشفى خاص، وهذه المشكلة أعتقد أنها مفتعلة كون العمل في القطاع العام لم يعد نافعاً». ويوضح حسان أبو عبيد، من سكان مدينة حمص، لـ«العربي الجديد»، أن انتظار دوره لإجراء صورة رنين مغناطيسي في المشفى الوطني بحمص تجاوز خمسة أشهر، وأكد الرجل الستيني أنه لم يجد بداً من إجراء الصورة في مشفى خاص كونها ضرورية. يضيف: «تحمل أولادي المقيمون خارج سورية التكاليف، فأنا أعاني من هشاشة في العظام، ومشاكل في مفصلي الركبة، واضطررت لإجراء أكثر من صورة رنين مغناطيسي، ومن المستحيل أن يتحمل أي موظف في البلد تكاليف صورة رنين، إذ تتجاوز نصف مليون ليرة (33 دولاراً)، ولا أدري كيف يمكن للمرضى الانتظار لثلاثة أو أربعة أشهر للحصول على صورة رنين؟».

ويقول فني صيانة الأجهزة الطبية محمود العمر لـ«العربي الجديد»، عن أزمة أجهزة الرنين المغناطيسي المعطلة في معظم المشافي التابعة لوزارة صحة النظام، إن «الفساد كان يحكم استيراد هذا النوع من الأجهزة، وفي غالب الحالات كان يتم استيراد أجهزة غير مطابقة للمواصفات، أو من دون عقود صيانة، وهذا الأمر لا يقتصر على أجهزة الرنين المغناطيسي، وإنما على كثير من الأجهزة الطبية. في الوقت الحالي، زاد سوء الأمر، وتحول من مجرد فساد إلى تربح. لكن يمكن لمن لديه واسطة أن يجري صورة الرنين خلال وقت قياسي، أما المواطن العادي فعليه الانتظار لأشهر، أو الذهاب إلى المشافي الخاصة».

يتابع العمر: «الأجهزة في عموم المشافي العامة مستهلكة، وبعضها لم يعد ممكناً إجراء صيانة له، وغالبية هذه الأجهزة كانت مستعملة في بلد المنشأ، وهذا يقلل العمر الافتراضي لها. هناك آليات لتحديد العمر الافتراضي لأجهزة الرنين المغناطيسي وفق الشركات المصنعة، منها عدد الصور، ووقت خروج الجهاز من الخدمة. الجهاز يستخدم للكشف عن أمراض الدماغ والأذن والعين وغيرها، وهو مهم للغاية في أي مشفى، وتعطله التضييق على الناس، وإجبارهم على التوجه إلى المشافي الخاصة، فالأطباء والفنيون يعملون أيضاً في تلك المشافي، ومن مصلحتهم أن يذهب المريض إلى المشفى الخاص». وكشف مدير مشفى المواساة في دمشق، عصام الأمين، لوسائل إعلام محلية، أن جهاز الرنين في المشفى قيد الصيانة بعد أن عمل لفترات طويلة، وخضع عدد كبير من المرضى للتصوير باستخدامه، وتذرع بالعقوبات المفروضة على النظام لتبرير عدم صيانة الجهاز، مؤكداً أن «مشفى المواساة مفروضة عليه عقوبات اقتصادية مثل بقية المنشآت الحكومية، ما يؤدي إلى صعوبة في تأمين قطع الغيار اللازمة من قبل الوكلاء». بدوره، أوضح مدير مشفى المجتهد، أحمد عباس، أنه المشفى الحكومي الوحيد في دمشق الذي يمتلك جهاز رنين قيد العمل، مشيراً إلى أن التصوير يجرى حسب الأولوية لمرضى الحالات الإسعافية والاضطرارية، وأن «المرضى الذين يتم تحويلهم من خارج المشفى ينتظرون في الدور لمدة تتراوح بين أربعة إلى ستة أشهر».

وبالإضافة إلى مشكلة تعطل أجهزة الرنين المغناطيسي في معظم المشافي العامة في مناطق سيطرة النظام، فإن كثيراً من أجهزة الأشعة الاعتيادية معطلة، الأمر الذي يجبر المرضى أيضاً على التوجه إلى المشافي الخاصة لتلقي العلاج، حيث يعانون من الاستغلال بسبب التكاليف المرتفعة.

انتظار طويل في المستشفيات السورية (لؤي بشارة/ فرانس برس)

اوضاع المستشفيات الحكومية السورية متردية (لؤي بشارة/ فرانس برس)

هل يفك تطبيق «قانون الجزر» عزلة قرقنة عن بر تونس؟

تتوا تر في جزيرة قرقنة التونسية احتجاجات السكان ضد مختلف الصعوبات التي يواجهونها، وعلى رأسها صعوبة الانتقال إلى بقية مناطق محافظة صفاقس، خصوصاً في الحالات الطارئة

العبارة وسيلة النقل الوحيدة بين قرقنة وصفاقس (فتحي بالعيد/ فرانس برس)

تونس ـ **إيمان الحامدي**

كانت الشابة التونسية نوران (27 سنة) تنتظر الولادة في مطلع مايو/أيار الماضي، وعندما داهمتها الآلام المخاض نُقلت إلى المستشفى الجهوي في جزيرة قرقنة، التي يشكو سكانها العزلة نتيجة صعوبة التنقل، إذ يعدّ «اللود» وسيلة النقل الوحيدة التي تربط الجزيرة بمحيطها. ويعبر السكان عن غضبهم من تواصل حالة العزلة التي يعانون منها بسبب غياب وسائل التدخل في الحالات الطارئة، مطالبين بتوفير مروحيات ووسائل نقل عائمة سريعة لتسهيل الحركة بين الجزيرة والياسة، كما جدد نشطاء في المجتمع المدني المطالبة بتطبيق «قانون الجزر» على منطقتهم. ويتكوّن أرخبيل قرقنة من جزيرتين رئيسيتين ماهولتين و12 جزيرة صغيرة، ويقول الرئيس السابق لجمعية أطفال الجزر سهيل دحمان إن «قانون الجزر عرض على البرلمان قبل سنوات، وكاد أن يحظى بالمصادقة بعد أن أقره 102 نائب»، مؤكداً لـ«العربي الجديد» أن «المطالبات بإعادة النظر في مشروع القانون مستمرة، وهو ثمرة عمل منظمات مدنية في كل من جزيرتي قرقنة وجربة، وسيمكّن إقراره من المساعدة على فكّ عزلة الجزر، وتوفير الخدمات الأساسية للنقل والتدخل في الحالات الطارئة، ومن بينها توفير طائرة عمودية وسيارة إسعاف عائمة». ويضيف دحمان: «وسائل النقل السريع يمكن أن تختصر المسافة من الأرخبيل إلى صفاقس من ساعة و15 دقيقة عبر اللود، إلى 15 دقيقة عبر الطائرة العمودية أو سيارة الإسعاف العائمة. أدت العزلة المفروضة على قرقنة إلى موجات هجرة نحو صفاقس، ما يهدد الدورة الاقتصادية والاجتماعية في الأرخبيل الذي يختص بميزات قد تجعل منه وجهة سياحية عالمية». ويعتبر الصيد النشاط الاقتصادي الرئيسي في أرخبيل قرقنة، وهو يمارس على نطاق واسع وفقاً للتقاليد القديمة، إذ تضم الجزيرة ما يزيد عن ألفي قارب صيد، وهو ما يمثل نحو ثلثي أسطول الصيد في ولاية صفاقس كلها. وتعد جزيرة قرقنة من بين المناطق التونسية التي تنشط فيها حركة الهجرة السرية باتجاه إيطاليا، إذ يستغل منظمو رحلات الهجرة اتساع رقعة الشواطئ لتسيير الرحلات في اتجاه الضفة الشمالية للبحر المتوسط. ويقول الناشط المدني هشام الحاجي إن «تطبيق البنود الكاملة لقانون الجزر سيكون مهماً في الحد من تداعيات العزل الذي تعاني منه المنطقة، والذي يزعج أهلها الذين تحدد رحلات (اللود) نسق حركتهم اليومية». موضحاً لـ«العربي الجديد» أن «قانون الجزر يشابه العرف الجاري على المستوى العالمي، والذي يوظف قاعدة التمييز الإيجابي لمنح سكان الجزر بعض الامتيازات، خاصة في معدلات الضرائب، حتى يعوض نسبياً كلفة العيش في الجزر، ويسهم في استقرار السكان فيها وعدم مغادرتها».

يضيف الحاجي: «اكتفت تونس بتطبيق جانب بسيط من قانون الجزر في فترة ما قبل الثورة، حين اتخذت السلطات قراراً يقضي بمجانية تنقل القاطنين في قرقنة إلى صفاقس، وتوفير طائرة عمودية للحالات العاجلة. بعد الثورة، عادت المطالبات بتطبيق قانون الجزر، وتشكلت تحركات جمعت منظمات وجمعيات مدنية من كل من جزيرتي قرقنة وجربة، واستندت إلى الضرورة التنموية لقاعدة التمييز الإيجابي التي نص عليها دستور 2014».

يتابع: «قانون الجزر يمكن أن يساهم في إعطاء نجاعة أكبر لسياسات التصدي للهجرة السرية، خاصة أن قرقنة تُستخدم نقطة عبور نحو الضفة الشمالية للمتوسط». ويؤكد المتحدث باسم منتدى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية رمضان بن عمر، لـ«العربي الجديد»، أن «التنقل من جزيرة قرقنة وإليها لم يعد متاحاً لجميع المواطنين، إذ بات العبور يحتاج إلى ما يشبه التأشيرة الداخلية بسبب تضييقات أمنية تفرضها السلطات على المسافرين في إطار خطة للحد من الهجرة السرية، وأحياناً تُفرض السلطات الأمنية قيوداً على قاصدي الجزيرة للحد من تدفق المهاجرين نحو السواحل الإيطالية انطلاقاً من شواطئ الأرخبيل».

استهداف لـ189 موظفاً من وكالة أونروا منذ بداية العدوان

قتلت إسرائيل ما لا يقل عن 450 نازحاً داخل مراكز إيواء الوكالة

يعدّ «اللود» وسيلة النقل الوحيدة التي تربط جزيرة قرقنة بمحيطها

يطالب سكان قرقنة بتوفير مروحيات ووسائل نقل عائمة سريعة

عائدون بين الخراب (محمود عيسى/ فرانس برس)

دمار على مد النظر (عمر القطا/ فرانس برس)

انقاض وانقاض (عمر القطا/ فرانس برس)

حسرة على الحال (عمر القطا/ فرانس برس)

مخيم جباليا

إجهاز إسرائيلي على فرص الحياة

يصعب وصف الوضع في مخيم جباليا شمالي غزة الذي انسحب الجيش الإسرائيلي منه مدمراً بشكل كامل كل ما يمكن أن يحتضن الحياة فيه. هكذا كان الانطباع الأول للسكان العائدين ومحللي الصور واللقطات التي نقلتها العدسات من المخيم. حتى إن مسؤولين في منظمات أممية ودولية خلصوا إلى أن الخطة التي تعمّد الإسرائيليون تطبيقها في مخيم جباليا هي الإجهاز على أي فرصة تسمح بعودة السكان، أي فرض تهجيرهم بقوة الأمر الواقع الذي تحقق عبر الأسلحة وآلات الحرب.

دمر الاحتلال أكثر من ألف منزل بالكامل في منطقة مخيم جباليا، وجعل منازل أخرى تضررت جزئياً غير صالحة للسكن. وشمل التخريب الكامل السوق المركزي، حيث فقد مئات مصادر رزقهم من محلات وبسطات وبضائع.

واستهدف مخطط التدمير أيضاً كل مراكز الإيواء في المخيم، سواء المدارس التابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)، ومنشآت أخرى خصوصاً شرقي المخيم ووسطه، وكذلك مدارس في منطقة الفالوجا. وطاول التدمير أيضاً المدارس الحكومية في مقدمة المخيم من الجانب الغربي.

وأعلنت «أونروا» أنه بعد الانسحاب الإسرائيلي من مخيم جباليا، يكون الاحتلال قد ألحق دماراً وأضراراً بأكثر من 170 منشأة تابعة لها كانت تستخدم لإيواء نازحين من أنحاء غزة، وكان العدد الأكبر منها في جباليا.

(العربي الجديد)

مدرسة محروقة لـ«الأونروا» (عمر القطا/ فرانس برس)

كيف العيش هنا؟ (داود ابو الكاس/ الاناضول)

زيارة قصيرة فقط (محمود عيسى/ فرانس برس)